مجاعة 1866- 1868 في الجزائر من خلال جريدة المبشر الاستعمارية

Famine of 1866-1868 in Algeria through Al Mubasher Colonial Newspaper

أ.د/ لونيسي إبراهيم
جامعة جيلالي ليابس
سيدي بلعباس– الجزائر
lounicib@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: **2022/05/19** تاريخ القبول: **2022/06/11** تاريخ النشر: **2022/06/30**

Abstract :

Algeria was exposed during the colonial period to many social crises that primarily affected the Algerian people, or what was known in the colonial literature as the people, among the most dangerous of these crises was the famine that struck Algeria from 1866 to 1868, which had disastrous consequences and repercussions on Algerian society.

This study seeks to review the events, developments, and repercussions of this crisis through one of the colonial newspapers, named "Al-Mabshar", which speaks for the French colonial administration in Algeria, by answering a set of questions:

-How did this newspaper handle the events and developments of this crisis?

- How was its position on the causes, and was the colonial administration responsible for their occurrence, or was it innocent of that, and that its causes were natural and forbidding?

Keywords: famine; missionary; social crisis; colonial period; the people.

ملخص:

تعرضت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية إلى العديد من الأزمات الاجتماعية التي مست بالدرجة الأولى الإنسان الجزائري، أو ما كان يعرف في الأدبيات الاستعمارية بالأهالي، من أخطر هذه الأزمات المجاعة التي ضربت الجزائر فيما بين 1866–1868، والتي كان لها نتائج وتداعيات وخيمة على المجتمع الجزائري.

تسعى هذه الدراسة إلى استعراض أحداث وتطورات وتداعيات هذه الأزمة من خلال إحدى الصحف الاستعمارية وهي جريدة "المبشر" الناطقة باسم الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وذلك من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات:

- كيف عالجت هذه الجريدة أحداث وتطورات هذه الأزمة؟
- كيف كان موقفها بشأن أسباب، وهل الإدارة الاستعمارية مسؤولية في حدوثها، أم أنها بريئة من ذلك، وأن أسبابها كانت طبيعية محضة؟

الكلمات المفتاحية: المجاعة ؛ المبشر ؛ أزمة اجتماعية؛ الفترة الاستعمارية؛ الأهالي.

مقدمة:

عرفت الجزائر طيلة الحقبة الاستعمارية الكثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، التي تسببت فيها العديد من العوامل والظروف، وكانت تصيب بالدرجة الأولى الإنسان الجزائري، الذي لم يكن محميا الحماية الكاملة على عكس المعمرين الذين كانت لديهم كل الوسائل التي تكفل لهم أسباب الحماية، وعلى رأسها الأراضي الزراعية الجيدة والخصبة التي منحت لهم غصبا وعدوانا، ومن أخطر الأزمات التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة مجاعة 1866–1868، التي كادت أن تعصف بالإنسان الجزائري والتي كانت كارثة ديموغرافية بأتم معنى الكلمة، ولقد تعرضت الصحف الفرنسية التي كانت تصدر آنذاك بالجزائر إلى الحديث عنها، ومنها جريدة المبشر الناطقة باسم الحكومة العامة، فكيف نظرت هذه "المبشر" إلى هذه المجاعة؟ وكيف تناولت أحدثها وتطوراتها؟

1–أسباب المجاعة...وتحديد المسؤولية

لقد أجمعت جلّ المصادر التاريخية بما فيها جريدة المبشر[1] على أنّ السبب الأساسي في حدوث مجاعة 1866- 1868 يتمثل في اجتياح الجراد لجلّ المناطق الجزائرية، وذلك ابتداء من 1864، ليصل هذا الاجتياح إلى قمته مع بداية 1866، حتى أطلق على هذا العام اسم (عام الجراد). والملاحظ أنّ المبشر طول فترة هذه المجاعة كانت تركز على هذه القضية فقد كتبت يوم 22 ماي 1866 تقول أنّه بسبب اجتياح الجراد لكامل القطر الجزائري الذي أنهى كلية المزروعات، بعث الحاكم العام برسالة إلى حكام العمالات يوم 10 ماي يطلب منهم القيام بجمع المساعدات المالية للمتضرّرين، كما ذكرت المبشر يوم 7 مارس 1867 أنّ الإمبراطور نابليون الثالث Napoleon III أمر في منتصف سنة 1866 بجمع التبرعات للأهالي المتضررين من الجراد ولقد كوّن لجنة خاصّة بذلك.

ومن هنا نرى مدى حرص الجريدة ومدى تركيزها على ربط أسبابها بعوامل طبيعية أو غيرها من العوامل التي تعتبر خارجة عن نطاق الإنسان، دون أن تحاول سبر أغوار الأزمة ومعالجتها من جذورها، وهذا حتى تبعد نهائياً المسؤولية عن الإدارة الفرنسية، لأنّها – المبشر– لو قامت بتحليل الأزمة والتعمق فيها لخلصت إلى نتيجة واحدة تتمثل في أن الإدارة الاستعمارية هي المسؤولة الأولى والأساسية في كل هذه الأزمة. كيف ذلك؟

من الواضح أنّ السبب الرئيسي في التطورات الخطيرة التي عرفتها الجزائر سنة 1866، وما بعدها – وهذا أثناء اجتياح الجراد للمنطقة– يعود إلى تحطيم الإنتاج الفلاحي والزراعي الأهلي من طرف قوات التوسع الفرنسية، وخاصة بعد صدور المرسوم المشيخي لسنة 1863 الخاص بالملكية الأرضية، والذي كانت له آثار وخيمة على المجتمع الجزائري[2]. ويضاف إلى هذا الضرائب والغرامات الباهظة التي فرضت على الأهالي.

كما يمكن أن نستشف الأسباب الأساسية التي جعلت عملية الاجتياح تأخذ أبعادا خطيرة من تلك الإجابات التي قدمها كلّ من حسن بن بريهمات، والمكي بن باديس وأحمد ولد القاضي على الأسئلة المقدمة لهم من لجنة التحقيق التي شكلها الإمبراطور يوم 5 ماي 1869

برئاسة الماريشال راندون Randon للتحقيق في الأسباب العميقة لهذه المجاعة – والملاحظ أن المبشر أهملت كلية الحديث عن هذه اللجنة– فقد رفض هؤلاء النواب أن يكون سبب المجاعة هو جهل الجزائريين بأمور الفلاحة، ونددوا ضمنيا بممارسات اليهود للرّبا الفاحش ضد الأهالي، كما استنكروا عملية تقسيم أراضي الأعراش، أو بيعها للأوروبيين لأن ذلك يؤدي إلى تشتيت الأسرة الجزائرية[3].

وهناك تساؤل هام يجعلنا نستبعد أن يكون الجراد هو السبب الأساسي في حدوث هذه المجاعة –وهذا خلال 1866 على الأقل– وهو لماذا لم يتضرر المعمرون بهذه المجاعة مثل ما تضرّر الأهالي؟ أم أنّ الجراد عندما اجتاح الأراضي الجزائرية كان يستهدف فقط أراضي الأهالي؟[4]

ولقد حاول البعض إبعاد المسؤولية عن السلطة الاستعمارية فيما حدث، ومن هؤلاء الأب بورزي Burzet الذي كان قسيسا في مدينة الشبلي بمنطقة متيجة والذي قال: «إنّ العرب لم يقاوموا الجراد وعندما سألناهم عن سبب ذلك، قالوا بأنّ الله الذي بعثه هو الذي سيطرده»[5]، وهو بهذا القول يريد اتهام الجزائريين بالقدرية والتواكل ليؤكد بعد ذلك أنّهم يتميزون بالتخلف الذهني والفكري.

إلى جانب الجراد الذي تسبب في هذه المجاعة نجد عاملاً آخر وهو الجفاف والقحط، إذ أنّ المطر بدأ يقل منذ 1865، حتى أصبح نادراً جدا سنة 1867، التي فلت فيها مياه الشرب والسقي، وجفت الينابيع، وقد وصف (الدكتور فيتال Vital) هذه الوضعية في إحدى رسائله لإسماعيل أوربان – رسالة يوم 21 ماي 1867– قال فيها: «إن الأخبار السيئة ترد علينا من كل النواحي عمالة قسنطينة، الغلال ضاعت والمواشي بدأت تموت، والكل فاقد للأمل بسبب الجوع والعطش...»[6] ، كما أنّ المواد الغذائية ارتفعت أسعارها بشكل كبير، لدرجة أثارت دهشة الدكتور فيتال الذي بعث رسالة لإسماعيل أوربان في 25 جوان 1867، يقول له فيها بأن سعر القمح بلغ أكثر من 100 فرنك للصاع الواحد، وأن سعر الشعير بلغ 45 فرنك للصاع الواحد في حين كان يباع عند الحرث بـ 26 فرنك للقنطار في السوق[7].

ويذكر مكماهون Mac Mahon في مذكراته أن العرب قالوا له بأن الجزائر لم تتعرض أبدا لمثل هذا الجفاف منذ أكثر من ثلاثة قرون، فكل المحاصيل لم تنبت وكانت النتيجة تعاسة كبيرة، خاصة في أوساط الأهالي[8].

وقد ذكرت المبشر في كثير من المرات خلال سنة 1867 أن العديد من المناطق الجزائرية عرفت أمطار غزيرة، وكانت الجريدة تستبشر بها خيرا، بل كانت تقول أنّ الأهالي فرحوا بها كثيرا وأنهم شرعوا في عملية الحرث والبذر[9]، إلاّ أنّ هذه الأمطار والثلوج في الحقيقة أتلفت المحاصيل الزراعية الضعيفة وقتلت المواشي والأغنام وزادت من خطورة الأوضاع.

وبصفة عامة فإن هذا الجراد والجفاف ترتب عنهما نتائج وخيمة أثرت كثيراً على الحياة الاجتماعية، إذ أنّها انعكست مباشر على أسعار الحبوب التي ارتفعت بشكل كبير، فسعر الشعير الذي كان يباع بثمن 12,13فرنك للقنطار ارتفع إلى فرنك 17,16 للقنطار الواحد في سبتمبر 1868، أما سعر القمح الذي كان 25,80 فرنك فقد ارتفع إلى 64,46 فرنك في شهر سبتمبر 1867 ثم وصل إلى 30,86 فرنك في أكتوبر من نفس السنة[10] وهذه الأسعار على العموم لا تختلف كثيراً عن الأسعار التي وردت في جريدة المبشر وإن كانت أقل منها نوعاً ما، فمثلا ذكرت أن سعر القنطار الواحد من القمح في سوق تنس كان 31 ف يوم 7 جويلية 1867 وارتفع إلى 34 فرنك يوم 15 من نفس الشهر إلى أن وصل إلى 42,50 فرنك يوم 22 جويلية، وفي مدينة الجزائر كان سعره في نفس الفترة كما يلي: 23,75 فرنك ثم ارتفع إلى 30 فرنك لينخفض بعد ذلك إلى 25 فرنك[11].

2–زلزال البليدة يعقد الأوضاع ويزيدها خطورة:

وإلى جانب كل هذا حدث في منطقة البليدة وبعض نواحي متيجة زلزال عنيف يوم 2 جانفي 1867، وأشارت المبشر إليه، ولكنها لم تتحدث عن الخسائر التي ترتبت عنه، كعدد الضحايا وغيرها، إلاّ أنّها نشرت رسالة في عددها الصادر يوم 17 جانفي 1827 بعث بها الحاكم العام لحكام العمالات الثلاث يوم 12 جانفي، فيها وصف عام لما خلفه هذا الزلزال – دون أن يذكر فيها أرقاما عن الخسائر– وفي الرسالة يستحث حكام العمالات على أن ينشطوا في جمع

التبرعات لضحايا الزلزال ويقول لهم: «أيها المحب أنّ أهالي مملكة الجزائر قد حلت بهم دامية داهية هايلة (كذا) ولم تخطر ببال ولا يخفاكم ما أدرج في الأوراق الخبرية من شديد المصايب التي نزلت بوقوع الزلزلة يوم 2 جانفي، وأنها أخربت (كذا) أربع قرى وأحواش كثيرة وما تخلص منها غير أقل القليل، وقد صارت بيوت كثيرة في مشقة عظيمة من هلك وليها ومنها من لم يبق لأربابها مأوى حتى صاروا في غاية الشدّة، فعند حلول هذه المصايب أقام الحاكم بسيرته المعلومة والحنانة وبادر لإعانة هؤلاء إلا أن ذلك بمقدار منضبط، حيث لم يكن له فاقة المحتاج مع كثرتهم بنفسه خاصة.

ولقد ذكرت الجريدة في العدد الصادر يوم 17 أفريل 1867 أن الإمبراطور نابليون تبرع بمبلغ مالي قدره 20.000 فرنك، كما أن ملك إيطاليا أرسل إلى زوجة الحاكم العام عن طريق قنصل إيطاليا في الجزائر مبلغاً ماليا قدره ألف فرنك.

3–النتائج والتداعيات...

وبشكل عام فإن هذا الزلزال زاد الأوضاع سوءا، وأزمها بشكل كبير في منطقة المتيجة عموماً وهذا ما رفع من حدّة المجاعة مما اضطر الناس إلى أكل جذور الحشائش وأوراق الأشجار والحيات والكلاب، وبعض الكتاب ذكروا أن الأهالي نبشوا القبور وأكلوا جثث الموتى مثل الحادثة التي ذكرها القسيس بورزي ومفادها أن طفلا عربيا عمره ما بين 15 و17 سنة قدم إلى المجلس الحربي لمحاكمته بسبب إخراجه جثة طفل صغير ليأكلها[12].

والدارس للمبشر بإمعان لا يجد أي ذكر لهذه المأساة والصور المؤلمة، إلا أنّ الذي يلفت الانتباه وخاصة خلال سنتي 1867- 1868 هو أن المبشر كانت تكثر من نشر الأحكام الصادرة في العديد من جرائم السرقة والقتل التي حدثت خلال هذه الفترة، وكانت هذه الأحكام تصدر عن المجلس الحربي المكلف بالنظر في مثل هذه القضايا[13]، ولكن المبشر لم تربط هذه الجرائم المختلفة بالأوضاع المزرية التي كان يعيشها الأهالي، ولكن هذا لا يمنعنا من أن نستنتج أنّ الدافع الحقيقي لارتكاب هذه الجرائم هو تلك الأوضاع والظروف الصعبة، خاصة وأن المبشر عند حديثها عن هذه الجرائم كانت تقول أنّها منحصرة في سرقة الأنعام والحبوب وغيرها، مما يؤكل وإن كانت في بعض الأحيان تصل إلى حدّ القتل من أجل السرقة.

ر.ت.م.د: 2437-0797
ر.ت.م.إ: 2600-6782
الإيداع القانوني: 2015-6799

ومما يرجح صحة هذا الاستنتاج هو عدم ورود أخبار من هذا النوع في جريدة المبشر في السنوات التي سبقت هذه المجاعة، وكذلك ما ذكره بورزي من إقدام بعض الأهالي على ارتكاب جرائم القتل والسرقات حتى يلقى عليهم القبض فيضمنوا لقمة العيش اليومي داخل السجون[14].

وعدم خوض المبشر في مثل هذه الظواهر يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب فهل تعود إلى تخوف الجريدة من أن يستعمل ما تكتبه كحجة ضد الحكم العسكري الذي كان سائدا في الجزائر بشكل عام، والذي كان المدنيون يسعون لإلغائه، خاصة وأن المبشر كانت تعتبر هي الناطقة الرسمية باسم الحكومة العامة في الجزائر؟ وبدون شك أنّ هذا السبب هو الذي دفع المبشر إلى انتهاج هذا الأسلوب في تعاملها مع هذه الأزمة – أي تجاهلها ما كان يحدث إلا في النادر– لأنّها في مقابل هذا الإحجام كانت تدافع من حين لآخر عن الإدارة الفرنسية، وذلك بالحديث عن الإجراءات التي اتخذتها للتخفيف من حدّة هذه الأزمة، فقامت مثلا بنشر مقالة مطولة تدافع فيها عن وجهة نظر السلطة الحاكمة، بعد تلك الحملة التي شنها ضدها المدنيون الذين ألقوا مسؤولية ما وقع أثناء هذه الأزمة على الإدارة العسكرية، وسياسة نابليون الثالث التي كانوا ينعتونها بالسياسة العربية، فلقد كتب بعضهم يقول: «إن المكاتب العربية تجني الآن ما زرعته» والبعض الآخر كتب يقول بأن العرب الذين يقطنون في المناطق المدنية لم يتألموا كثيراً[15].

ولكي ترد المبشر[16]على هذه التصريحات وغيرها كتبت تقول: «أنه عندما وقع العرب في ربقة الفاقة لخيبة صابتهم (كذا) اشتغلت الأفكار بهذا الشأن الهم وكثر القيل والقال في ذلك»، وهذا القيل والقال استوجب من السلطات الحاكمة توضيح الأمور بشكل جليّ حتى لا تختلط الأمور، وذكرت المبشر أنّ الحاكم العام لما اطلع على ما حدث في القطر الجزائري أمر بفتح العديد من مراكز العمل للأهالي، وبخاصة شق الطرق ومد خطوط السكك الحديدية – كان العمل في تلك الفترة يتم على قدم وساق لشق الخط الرابط بين الجزائر ووهران– حتى يتمكن الأهالي من الحصول على مبالغ مالية ليقتاتوا منها، وذكرت المبشر أن هذه الطرق كان قد خصص لها في البداية مبلغ 23 مليون فرنك فرنسي إلا أن الحاكم العام قرر رفع المبلغ إلى 30 مليون فرنك حتى يتم خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، كما تم تقريب أماكن العمل إلى مختلف الأعراش

الجزائرية التي حلت بها الفاقة، وذكرت المبشر أن المسافة الفاصلة بين مناطق سكنى الأهالي ومراكز الشغل تقدر بثماني ساعات مشيا: «منذ أن حلّت المجاعة بالجزائر سعى الحكم إلى تكثير الخدمات بكل محل حتى صارت الأيادي الصحيحة مبسوطة للخدمة في جميع الجهات فهل يوجد تاويل[17] أنفع لمعونة العامة وأفضل وأرخص وأوفق مواجهة لتدبير الأهالي والمروءة الإنسانية». وهنا نتساءل كيف يمكن لإنسان جائع أن يمارس أعمالا شاقة مثل هذه؟ وكذلك كيف يمكن لإنسان أن يعمل وهو يقضي أكثر من نصف يومه ليصل إلى مكان العمل. فدفاع المبشر عن الحكومة العامة ما هو إلا محاولة منها لذر الرماد في العيون.

كما ذكرت البشر أن الحاكم العام طلب من حكام المناطق المختلفة مبلغ مالي لكل العجزة والأشخاص غير القادرين على مواجهة هذه المصاعب وأمرهم – الحاكم العام– بحمل الخبز والمؤونة إلى الأحياء السكنية الأهلية.

ويبدو أن الماريشال مكماهون ما كان ليقوم بهذه الإجراءات إذا صحت رواية المبشر– لولا تلك الرسالة التي بعثها إليه الإمبراطور وهذا بعد أن قام إسماعيل أوربان بإحاطة الإمبراطور علما بما كان يحدث في الجزائر من أمور خطيرة، فكتب الإمبراطور للماريشال مكماهون يقول: «لا تريد فرنسا أن يقال عنها يوما أن تركت الخاضعين لحكمها يموتون جوعا»[18].

ولقد واصلت المبشر حديثها – في المقالة نفسها– مكذّبة الواقع المعاش لدى الأهالي، إذ تصوّره وكأنّه عادٍ جداً وكأن شيئا لم يحدث: «والآن لما فرغنا من ذكر ما وقع من نفي الضرورة[19] عن العباد فنقول ولا نخشى نعم، لو كان المسلمون أصابتهم الفاقة ولم يزالوا فيها إلى اليوم فإنّهم والحمد لله متخلصون من الآفة المهلكة التي ليسوا بها قصدا وتشنيعا، والحالة أنّهم لا زالوا بكثير الأنعام ولم تنحط أسعارها والأغلب من الأعراش وفر الحبوب بالتفاوت واكتفى بمعيشها في ابتداء المجاعة، وبادر للإزدراعات (كذا) الصيفية في كل بقعة لائقة لذلك ودون هذا فقد كانت بأيديهم دراهم كل واحد على قدره حسبما ظهر ذلك عند مجيئهم للاكتيال».

ونستنتج من هذا النص أن هناك من المعمرين من حاول تحميل المسؤولية للأهالي فيما حدث من مجاعة، وذلك يرجع في نظرهم إلى كسل الأهالي وتهاونهم في الاشتغال بالزراعة،

فحاولت المبشر من جهتها أن تدافع عن الأهالي قدر المستطاع، ولكن المبشر في حقيقة الأمر كانت تهدف من وراء ذلك إلى الدفاع عن الإدارة لأن هؤلاء المعمرين حملوها كذلك مسؤولية ما وقع خلال هذه الفترة، وهذا كله إن دلّ على شيء فإنما يدل على تلك الضجة التي أحدثتها النكبة في الجزائر والتي وصل صداها إلى مسامع الإمبراطور مما دفعه إلى إرسال رسالة إلى الحاكم العام يأمره فيها بضرورة القيام بكل ما في وسعه لإنقاذ الأهالي من الموت جوعا حتى لا يقال فيما بعد أنّ فرنسا تركت رعاياها يموتون جوعا[20].

كما أن المبشر كذبت المقولة التي كانت تقول أن الوباء –وباء كوليرا– الذي ضرب الجزائر في هذه الفترة أيضا، كان بسبب المجاعة لأنّ الكثير من الأعراش أصابها الوباء ولم تعرف المجاعة وذهبت إلى أنه يعود إلى انعدام المياه وجفاف الأنهار[21]. والجريدة محقة إلى حدٍ ما في ما ذهبت إليه لأنّ هذا المرض الذي بدأ في الظهور عام 1866 بشكل محدود لم يكن بسبب المجاعة، كما أنّ ظهوره لم يكن بسبب انعدام المياه، ولكن هذين العاملين زادا من خطورته خلال سنة 1867، وهذا المرض انتشر في البلاد أصلا بواسطة بعض المسافرين الذين قدموا من الخارج عن طريق الموانئ، ولقد ذكر لويس رين في كتابه (تاريخ ثورة 1871 في الجزائر) أنّ هذا المرض دخل من تونس[22].

إلا أنّ المفهوم من كلام المبشر بصفة عامة أنّها تحاول إبعاد المسؤولية عن الحكومة العامة وذلك بادعائها أنّ معظم الأهالي كانوا في مستوى معيشي مقبول، وأن ما يروج من أخبار ما هو إلا إساءة لهم.

كما قامت المبشر بنشر الخطاب الذي ألقاه الحاكم العام في مجلس الشيوخ الفرنسي يوم 22 مارس 1868، وهذا في عددها ليوم 16 أفريل 1868، وقد دافع فيه عن الإدارة الفرنسية في الجزائر، وأبعد كل التهم التي وجهت له ولحكومته من المعمرين الذين كانوا يسعون إلى تحقيق حلمهم المتمثل في الحكم المدني.

وإلى جانب قيام المبشر بالدفاع عن الإدارة الاستعمارية، كانت حريصة على أن تتابع عن كثب مختلف الإجراءات التي كانت تتخذها السلطات الحاكمة لمواجهة هذه المجاعة، فكانت

تعلن عن المبالغ المالية التي تم جمعها على شكل تبرعات، فلقد ذكرت أنّه تم جمع 898761 فرنك من طرف وزارة الحربية داخل فرنسا وخارجها، وهذا إلى غاية 15 فيفري 1867، كما تم جمع 177000 فرنك من داخل الجزائر وذكرت أيضا أن هذه المبالغ تم توزيعها على المحتاجين، إلا أنها لم تكن كافية[23]، كما ذكرت أن الحكومة الفرنسية خصصت مبلغ 400000 فرنك في جانفي 1868، ومبلغاً آخر قيمته مليونان من الفرنكات في مارس من نفس السنة[24].

إلاّ أنّ الملاحظ أنّ المبشر لم تكن تذكر كيفية صرف هذه الأموال، ولا المقاييس المحددة لتوزيعها، وهذا ما يؤكد ما ذهب إليه جوليان Julien، وهو أن الأموال المخصصة من الحكومة كانت عبارة عن مساعدات ارتجالية غير منظمة[25].

كما أنّ كل هذا يدفعنا إلى أن نتساءل: هل كانت هذه الإجراءات فعلا كلّها في خدمة الأهالي؟ إذا نظرنا إلى ذلك من خلال ما كتبته المبشر فإنه يكون صحيحا، ولكن عندما نمعن النظر في هذه القضية فإننا نرى أنّ الذي حدث هو العكس، وخاصة إذا عرفنا المبالغ المالية التي فرضت على الأهالي كضرائب في عز هذه الأزمة خلال سنتي 1866- 1867، فلقد كانت على حسب ما ذكرته المبشر نفسها كما يلي:

- أربعة فرنكات عن كل بعير.
- ثلاثة فرنكات عن كل بقرة.
- ثلاثة سولدي عن كل شاة.[26]

وهذه المبالغ المالية نفسها هي التي فرضت على الأهالي في السنوات السابقة لسنة 1866، وبالتالي يمكن القول أن الإدارة الاستعمارية لم تراع الظروف القاسية التي عاشها الأهالي خلال هذه المجاعة، وقد أثارت هذه العملية ضجة واسعة في وسط الأهالي، وهذا ما نستنتجه من فقرة وردت في كتاب محم الصالح العنتري يقول فيها: «إلا أنه يأسفوني (كذا) ما قيل أنه وقع لبعض الناس المصابين هنا في أثناء تلك المصيبة العظمى إن صح من التشديد في أداء بعض المطلب منهم وعدم الرفق بهم حتى اضطروا إلى بيع بيوتهم التي ياقون (كذا)[27] بها أنفسهم من الحر

والبرد إذ لم تبق لهم إلا هي ودفعوا ثمنها في ذلك المطلب»[28]، والعنتري في هذه الفقرة لم يكذب ما حدث، إنما شكك فيه فقط فلقد قال في موضع آخر: «فالظاهر أنه غير صحيح».

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ بعض القيادات العربية وقفت موقفا إنسانيا تجاه الأهالي خلال هذه الأزمة، وبذلت مساعدات هامة لهم، ولقد أشارت المبشر إلى ذلك في عددها ليوم 16 سبتمبر 1867، إلاّ أنّ الجريدة لم تذكر لنا أي اسم من أسماء هذه القيادات، ولا نوعية هذه الخدمات والمساعدات، ولا شكّ أن الذي دفع المبشر إلى الإحجام عن الخوض في هذه القضية بالتفصيل هو خوفها من أن يستغل أعداء النظام العسكري ذلك ضد الإدارة الاستعمارية، لأنّ هذا العمل الذي قامت به القيادات المذكورة يدل دلالة قطعية على عجز الإدارة على مواجهة الأزمة، وخاصة إذا تأكد أن قيام القيادات العربية بهذا العمل كان بناء على طلب من حكومة الماريشال مكماهون نفسها على حسب ما تذكره بعض المصادر التاريخية[29]. والمعروف أنّ البشاغا محمد المقراني زعيم ثورة 1871 كان من القيادات العربية المعنية.

خاتمة

إنّ أبرز ما يلاحظه الدارس لمختلف أعداد المبشر الصادرة خلال فترة 1866- 1868 هو تحاشيها ذكر تلك الإجراءات القاسية التي اتخذت ضد الأهالي، وخاصة بعد ظهور مرض الكوليرا، وهذه الإجراءات اتخذتها الإدارة تحت إلحاح المعمرين عندما كثر ازدحام الأهالي في الطرقات وفي الساحات العامة بمدن وقرى الشمال، بحثا عما يسد الرمق في المزابل وأكوام القمامة، فطلب الأوروبيون من السلطات الحاكمة أن تطردهم –الأهالي– بدعوى أنّهم يهددون الأمن والصّحة العامة[30].

وقد أكد الحاكم العام مكماهون ذلك في مذكراته حين كتب يقول بأن سكان التل الذين توجه إليهم هؤلاء المنكوبون كانوا أيضا في ضيق وكرب لقلة مردود إنتاجهم الفلاحي، وقال أن هذا دفعه إلى أن يطلب من السلطات المدنية أن تقدم لهم يد المساعدة إلا أن هذه الأخيرة خافت من أن تنتقل الأمراض إلى الأوروبيين: «لذلك أعطيت الأوامر لضباط الجيش بإنشاء محتشدات لهم في مليانة والأصنام وغليزان ضمت حوالي خمسمائة وأربعين ألف شخص»[31].

والسبب الذي جعل المبشر تتحاشى ذكر هذه الإجراءات كذلك، هو نفسه الذي دفعها إلى عدم ذكر عدد الضحايا الذين ماتوا من جراء الأزمة، والرقم الوحيد الذي ذكرته هو ذلك الذي ورد في خطاب الماريشال مكماهون أمام مجلس الشيوخ بتاريخ 22 مارس 1868، وهو أن عدد الضحايا بلغ إلى غاية ديسمبر 1867 حوالي 87 ألف مسلم ماتوا بالكوليرا[32]، ولكن الجنرال آلار Alar قدم رقما آخر يختلف نوعا ما عن هذا الرقم، وهذا في نفس المجلس وفي نفس الشهر وهو 89557 ضحية منهم 86791 مسلما[33]، والجنرال آلار لم يحدد ما إذا كانوا قد ماتوا بالكوليرا أو بسبب المجاعة، إلا أنّ الأرقام الصحيحة أكثر من هذه بكثير، فبالرغم من عدم وجود إحصائيات ثابتة إلا أن معظمها تجعل الرقم يتجاوز 120 ألف ضحية بل أن الأب بورزي يقدر الضحايا بحوالي 250 ألفا، وذكر بأنه من الصعب علينا التعرف على العدد الحقيقي للضحايا[34].

ولقد أخفت السلطات الحاكمة في الجزائر ومعها جريدة المبشر كلّ هذه الأرقام حتى لا تعظّم هذه المشكلة عند السلطات الرسمية في باريس والتي على ما يبدو لم تكن تعرف الأمور والأوضاع على حقيقتها في الجزائر، وحتى لا يستغلها دعاة النظام المدني بهدف القضاء على النظام العسكري القائم.

الهوامش:

1. هي جريدة أصدرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر باللّغتين العربية والفرنسية وكانت الناطق الرسمي باسم الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر صدر عددها الأول بتاريخ 15 سبتمبر 1847 واستمرت في الصدور إلى غاية 1929.

2. إبراهيم لونيسي: "الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري"، ضمن كتاب: أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 (منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007)، ص ص129-156.

3. يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق (الجزائر 1986)، ص ص 173- 178. والملاحظ هنا أن المبشر أهملت كلية قضية اليهود ولجوءهم إلى الربا مع الأهالي، وربما يعود سبب ذلك إلى تخوف المبشر من ارتفاع حدة التوتر الذي كان يسود الأهالي خلال هذه المجاعة لذلك تحاشت الحديث عن هذا الموضوع.

4. ذكر (جوليان) أنّ الأوروبيين كانوا أقل الذين تضرروا من كارثة الجراد الذي كان متبوعا بالقحط، لأنهم كانوا يملكون أخصب الأراضي بخلاف الفلاحين الجزائريين الذين كانت السلطات الاستعمارية قد سلبتهم أخصب أراضيهم.

Julien (Ch. A), Histoire de l'Algérie contemporaine, (Paris 1964), p 435.

5. L'Abbé, Burzet, Histoire de désastres de l'Algérie 1866- 18767- 1868, (Alger 1868), p 20.

6. André Nouschi, Correspondance du docteur A. Vital avec Ismail Urbain 1845-1874, (Alger 1958), p 208.

7. نفس المصدر، ص ص 210- 211.

8. Mac Mahon, Mémoires de Marechal Mac Mahon, (Paris 1932), p 44.

9. المبشر: 21 فيفري، 14 مارس 1867.

10. Charles Robert Ageron, Politique coloniale au Maghreb (Paris 1972), p 74.

11. المبشر: 11 و18 و25 جوان 1867.

12. Julien, pp. 339- 340, Burzet : pp. 88- 104.

13. المبشر: 24 و31 جانفي، 14 فيفري، 7 مارس 1867.

14. Burzet : pp. 71- 72.

15. Ageron : Op.cit, p 74.

16. المبشر: 19 سبتمبر 1867.

17. المقصود بهذه الكلمة هو (التدبير)، وهي كلمة عامية.س

18. Ageron : Politique, p 73، وإذا صحّ ما جاء في هذه الفقرة فإن ذلك يدل على أن الإدارة الاستعمارية كانت تخفي الكثير من الحقائق عن الحكومة الفرنسية، أما معرفة إسماعيل أوربان بما كان يجري في الجزائر فالفضل في ذلك يعود إلى الدكتور فيتال الذي كان يزوده بالأخبار المختلفة أولا بأول.

19. كذا نقصد الضرر.

20. نفس المصدر.

21. المبشر: 17 سبتمبر 1867.

22. يحي بوعزيز، الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (قسنطينة 1980)، ص 85؛ ولقد ذكر القسيس بورزي سببا غريبا لانتشار هذا المرض وذلك نقلا عن تقرير لأحد الرهبان، وهو أنه حدث نتيجة لانتشار رائحة الجراد عام 1866 التي نقلتها الرياح إلى المناطق الآهلة، ص ص 55- 68، أما بوعزيز فقد استبعد ذلك بحجة أن رائحة الجراد لا تبقى عاما كاملا.

23. المبشر: 7 و14 مارس 1867.

24. نفس المصدر: 16 أفريل 1868، Julien : p 400.

25. Julien : p 400.

26. المبشر: 2 أفريل 1866، 7 مارس 1867.

27. يقصد بها: يحفظون.

28. محمد صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق رابح بونار (الجزائر 1974)، ص 58، إن السبب الذي جعل العنتري يشكك في حدوث ذلك، أي تعسف الإدارة في استخلاص الضرائب، والناس في مجاعة وقحط، هو كونه من المدافعين عن السلطة الفرنسية في الجزائر والموالين لها، انظر: ص ص 5- 12.

29. لقد تناول بوعزيز هذه القضية بنوع من التفصيل انظر: ثورة...، ص ص 101- 106، وانظر كذلك: مذكرات الماريشال مكماهون من 328– 330.

30. Burzet : pp 71- 72.
31. Mac Mahon : p 330.

32. المبشر: 16 أفريل 1868.

33. Ageron : Op.cit.
34. Burzet : p 65.